

عولمة الاتصال

الهوائيات المحلية والحقل التلفزيوني في الجزائر

- محاولة تحليل -

أ. سعيد لوصيف

فريال تمانى - حلاسة فتيحة

معهد علوم الاعلام والاتصال - جامعة الجزائر

مقدمة

ان تناول فكرتي الهوية المحلية والاقليم في دلالتهما السوسيولوجية بالبحث والاستقصاء العلمي يمكن أن يظهر للوهلة الأولى كمغامرة إبستمولوجية صعبة، وذلك بسبب الغموض السمنطقي الذي يحدثانه لارتباطهما ببعض المصطلحات مثل - الحدود؛ ما فوق الوطني؛ ما تحت الوطني ... الخ، بل وأيضا لامكانية ارتباطهما ببعض الخطابات السياسية والثقافية المختلفة، أو المتناقضة في بعض الأحيان، مما قد يزيد في صعوبة عملية التفكير في هذا الميدان.

كما جاءت ظاهرة عولمة الاتصال لتزيد من صعوبة وتعقيد فهم وتحليل الروابط والعلاقات التي يمكن أن تجمع بين هذه المفاهيم وخاصة في ظل محيط اجتماعي -

كالجزائر - يعرف تناقضات وأزمات، ويواجه رهانات متعددة وهامة لا يمكن الاستخفاف بها.

ومهما يكن، فإن الدراسة الحالية تحاول أن تكون مبادرة لفتح أفق التفكير والبحث في الاشكاليات المتعلقة بالأبعاد المكانية لتكنولوجيات الاتصال وظاهرة العولمة وعلاقتها بالهويات المحلية والحقل التلفزيوني لمجتمع معين.

يستعمل مفهوم الهوية المحلية اجرائيا في هذه الدراسة للدلالة على الشعور القوي الذي قد يبديه بعض الأفراد نحو اقليم محلي معين (ما تحت الوطني) أما مفهوم عولمة الاتصال، وإن كان يشمل كل الابداعات التكنولوجية الحديثة وشبكات الاتصال، فإنه يستعمل اجرائيا أيضا في هذه الدراسة للدلالة على البث التلفزيوني المباشر العابر للحدود الوطنية.

سيرورة بعض التحولات العالمية وظاهرة عولمة الاتصال.

اعتاد الغرب بين مرحلة تاريخية وأخرى - تقدر عادة ببضعة قرون - أن يدخل فجأة في تحولات. ومن أمثلة هذه التحولات وأهمها، تلك التي حدثت في القرن الخامس عشر، والتي امتدت على نحو ستين سنة، بحيث بدأت باختراع -GU- TENBERG للكتاب المطبوع عام 1455، وانتهت بالاصلاح البروتستانتي الذي دعا إليه LUTHER في 1517. كما شكل تاريخ الثورة الأمريكية - 1776 - بدوره تحولات أخرى في تاريخ الغرب.

ويؤكد (1993) DRUCKER «أننا اليوم، وبعد مرور مئتي سنة على هذه التحولات، نجتاز مرحلة تحول شبيهة بتلك التي حدثت سابقا. لكن الشيء الذي يميزها عن سابقتها، هو كونها عالمية. فالتاريخ الذي نجتازه اليوم هو تاريخ

عالمي، والحضارة التي نتعامل معها حاليا هي أيضا حضارة عالمية» (1). ويضيف DRUCKER موضحا: «اننا لم نجتز كليا هذه المرحلة، بل نحن في وسطها. وعليه فإنه لا يتوقع أن تنتهي قبل 2010 أو 2020. لكن، وبالرغم من كل هذا، فقد أحدثت هذه المرحلة انقلابا كبيرا في الخريطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للعالم المعاصر» (2).

بداية من 1700، وفي زمن قصير جدا قدر بخمسين سنة، تم اختراع التكنولوجيا. وقد كان المصطلح في حد ذاته بيانا صريحا - MANIFESTE - ذلك أنه كان يحاول أن يجمع بين LA TECHNE أي أسرار المهن و - LE LOGOS - بمعنى المعرفة المنظمة.

كما تجلّى الانتقال المذهل للعمل الحرفي إلى تكنولوجيا في أحد أهم الكتب التي عرفها التاريخ، وهو الموسوعة - ENCYCLOPEDIE التي نشرها DIDEROT و D'ALEMBERT ما بين 1751 و 1772. ومهما يكن، فهذه هي بعض ملامح ما اصطلح عليه بمرحلة الثورة الصناعية؛ أي تحول المجتمع والحضارة في العالم كله عن طريق التقنية.

ومن جهة أخرى فقد شكلت المؤسسة الكبيرة الخاصة والرأسمالية محور التغير الاجتماعي في الغرب بداية من 1830. وعرفت الثورة الصناعية «ثنائية المصنع والآلة» انتشارا واسعا وسريعا. كما لعبت الاختراعات التي ظهرت في بريطانيا ما بين 1870 و 1900 «الآلة البخارية، السكك الحديدية، التلغراف ... الخ» دورا أساسيا في أحداث تحول هام على مستوى طرق الإنتاج.

يؤكد Reich (1993) أن المؤسسة الحديثة لنهاية القرن XX تختلف كثيرا ولا تكاد تشبه - إلا قليلا - مثيلتها التي ظهرت في منتصف هذا القرن. فقد تحولت المؤسسة الحديثة إلى واجهة تجرّ خلفها مجموعات لامركزية تعمل على إبرام

اتفاقيات مع وحدات إنتاجية متناثرة عبر مختلف مناطق العالم. وعليه فقد تمكنت هذه المؤسسة من أن تتحول إلى شبكة (Réseaux)، متجاوزة بذلك التنظيم الهرمي الذي ظل يميزها لمدة طويلة (3).

وإذا كانت أغلب المنتوجات أو المؤسسات في الاقتصاد القديم تتمتع بجنسية محددة، نجد على العكس من ذلك أن المؤسسة الاقتصادية الكبرى لم تعد حاليا مؤسسة وطنية، بل أصبحت مؤسسة عالمية، بحيث نجد مثلا أن جزءا كبيرا من المنتوجات المصنعة في الولايات المتحدة (أكثر من 50٪) تحتوي على عدة مركبات من أصل أجنبي. كما أن نصف عمال مؤسسة XEROX، الذين يقدر عددهم بـ 110.000 عامل، هم يعملون بالخارج، وأن أقل من 50٪ من مستخدمي شركة SONY هم يابانيون (4).

وإنطلاقا من هذا المنظور يظهر أن العولمة تقوم على تجاوز الأرض الإقليمية والادارية للدولة - الأمة (Etat - Nation) لتسجل النظام الاقتصادي في منطق يتعدى الحدود الفيزيائية للدولة - الأمة، سواء كان ذلك على شكل اندماج قاري للأشكال الاقتصادية (المجموعة الأوروبية)، أو على شكل إعادة تركيب إقليمي (توحيد الألمانية).

ويؤكد Laurencin (1994) أن عولمة سوق منتج معين، يعني أن هذه السوق غير مجزأة وغير متباينة من خلال الحدود الموجودة بين الدول. كما أننا نقول على مؤسسة أنها وصلت إلى مستوى العولمة، عندما تستطيع هذه المؤسسة أن تستجيب دون تفرقة معينة لخصائص الطلب العالمي. فعولمة الاقتصاد تستدعي أولا وقبل كل شيء القدرة الاستراتيجية للمؤسسة على تنظيم مختلف وظائفها في ديناميكية العولمة ذاتها، والتأقلم مع متطلبات السوق العالمي (5).

يكاد يجمع الباحثون أنه لا يمكن أن يكون هناك تنمية إقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية، بدون التفكير في إعادة بناء هيكلية جديدة للشبكات الاتصالية ووسائل الإتصال والخدمات التي يقدمانها. فالاقتصاديات والأسواق العالمية أصبحت واقعا معيشا بفضل التطور الهائل الذي عرفته وسائل الإتصال.

ويؤكد (1995) Jean Claude Paye السكريتير العام لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) أن التطور السريع الذي حدث في ميدان تكنولوجيا المعلومات لم يكن ممكنا إلا بفضل عولمة الإتصال والتحول الكبير الذي ظهر في الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع العالمي (6).

وحسب (1995) Jean Claude Paye فإنه من الصعب جدا حاليا التنبؤ بالتغيرات التي ستحدثها التطبيقات العلمية والتكنولوجية في ميدان الإعلام والاتصال، نظرا للتطور السريع الذي تعرفه ظاهرة العولمة والتطور المذهل للتكنولوجيات والابداعات في حد ذاتها. وعليه فإنه من الضروري القضاء على العراقيل والحواجز التي يمكن أن تمنع إعادة بناء كلي وجذري للإعلام والاتصال لتكوين مجتمع إنساني (7). كما يؤكد عدد من الباحثين أن عولمة الإتصال قد ساعدت على جعل وسائل الإتصال أكثر استقلالية بالنسبة للحدود، وبالتالي فقد أصبح من الصعب بإمكان التفريق بين السياسات الوطنية والسياسات الدولية.

لقد وصلت النفقات الإجمالية للتقنيات الجديدة للإعلام في بلدان منظمة OCDE سنة 1994 إلى 186 مليار دولار أمريكي، كما قدرت نسبة الاستثمارات لبلدان هذه المنظمة في الشبكات العمومية للإتصالات سنة 1992 بحوالي 3٪ أي ما يعادل 102 مليار دولار أمريكي، والمتوقع أن تصل هذه النسبة إلى 12٪ مع نهاية العشرة الحالية.

ومن ناحية أخرى فقد تطوّر عدد مستخدمي شبكة INTERNET، وخاصة في السنتين الأخيرتين، بحيث قدر هذا العدد بحوالي 30 مليون مستخدم في سنة 1995، أي بمعدل يقارب 160.000 مستخدم جديد شهريا (8). كما وصل عدد أجهزة الكمبيوتر الموصلة مباشرة بشبكة INTERNET إلى 4.85 مليون جهاز في العالم (الجدول: 1).

جدول (1): توزيع عدد أجهزة الكمبيوتر الموصلة بشبكة INTERNET (1995)

المنطقة أو البلد	عدد الأجهزة
الولايات المتحدة	3.37 مليون جهاز
أوروبا	1.09 مليون جهاز
آسيا	340 ألف جهاز
باقي العالم	50 ألف جهاز

لم يكن الاهتمام بدور وسائل الإعلام والاتصال شيئا غريبا عن ميدان البحث الاجتماعي بحيث أولى Mc Luhan اهتماما بالغاً بهذا الجانب، وأوضح من خلال دراساته أن وسائل الإعلام قد ساهمت بشكل كبير في تشكيل الضمير الاجتماعي والأشكال الثقافية المختلفة، كما بين أن المجتمع الذي نتج عن ثورة وسائل الإعلام قد فقد جذوره المحلية، وعوّض بما أسماه بالقرية العالمية (Village Planétaire).

كما أكد Mc Luhan أن تقنيات الإعلام ستحول العالم إلى مجرد قرية وأن الطاقة والسرعة الناتجتين عن هذه التقنيات ستعيد النظر في مفهومي المكان

والزمان، وأن سكان هذه القرية سيتميزون برغبة متزايدة لإشباع فضولهم بالمعلومات. لكن الشيء الذي لم يكن بمقدور Mc Luhan التنبؤ به هو الشدة التي ظهرت عليها رغبة وتعطش الأفراد نحو المعلومات، كما لم يكن بمقدوره تصوّر البدائل التكنولوجية المعقدة التي يمكن أن تستخدم لإشباع هذه الرغبة والتقرير في سرعة نقل المعلومات وتوجيهها. وعلى أية حال، فإن العالم يعيش حالياً مرحلة جديدة من التطور التكنولوجي إمتزجت فيها نتائج وخلاصات ثلاث ثورات (9):

* ثورة المعلومات والانفجار المعرفي الضخم المتمثل في ذلك الكم الهائل من المعرفة في أشكال تخصصات ولغات عديدة، والذي تمكنا من السير عليه والاستفادة منه بواسطة تكنولوجيا المعلومات.

* ثورة وسائل الاتصال المتمثلة في تكنولوجيات الاتصال الحديثة التي بدأت بالاتصالات السلكية واللاسلكية مروراً بالتلفزيون والنصوص المتلفزة، والآن بالأقمار الصناعية والألياف البصرية.

* ثورة الحاسبات الإلكترونية التي توغلت في كل مناحي الحياة وامتزجت بكل وسائل الإتصال واندмجت معها.

وفي هذا الصدد، يلاحظ أن ثورة تكنولوجيا الإتصال قد سارت بالموازاة مع ثورة تكنولوجيا المعلومات التي كانت نتيجة لتفجر المعلومات وتضاعف الانتاج الفكري في مختلف المجالات. وعليه، فإنه لا يمكن الآن الفصل بين تكنولوجيا الإتصال وتكنولوجيا المعلومات؛ فقد جمع بينهما النظام الرقمي الذي طور نظم الإتصال، فترابطت بذلك شبكات الإتصال مع شبكات المعلومات.

لقد أضحت قطاع الإتصال والمعلومات هو القطاع الأساسي في المجتمع المعاصر، وأصبح يطلق على المجتمعات المتطورة تكنولوجيا «مجتمعات

المعلومات» تميزا لها عن عصرين أو نمطين سابقين للحياة أو التطور: نمطا الزراعة والصناعة. وعليه فقد أصبحت الإتصالات والمعلومات سمة من سمات مجتمعات ما بعد الصناعة (Post-Industrial Societies) كما ساعد الانتاج الدولي للأنشطة المعلوماتية على ظهور عمليتين مرتبطتين:

- عملية التخطي التجاري للحدود الوطنية،

- عملية التخطي المعلوماتي للحدود الوطنية.

فالعملية الأولى نجد أساسها ومحورها في أنشطة الشركات العابرة للقارات؛ فيما تتضمن العملية الثانية تغييرات جذرية في وسائل تخزين ومعالجة واسترجاع المعلومات، وكذلك النمو السريع لتجهيزات الاتصالات السلكية واللاسلكية. فظاهرة التخطي المعلوماتي للحدود الوطنية هي عملية أساسية يحل فيها، بدرجات متفاوتة وفي سياقات مختلفة، تنظيم الشعوب في مجموعات أفقية عوضا عن تنظيمها رأسيا في مجموعات وطنية؛ بمعنى ارتباط الشعوب بعضها ببعض بأساليب إلكترونية وليس بالجوار الجغرافي (10).

الإشكالية

حاولت العلوم الاجتماعية منذ عشرينين (Scardigli, 1994) تأسيس تراكم معرفي حول تكنولوجيات الإعلام والإتصال. وقد انصب، في بداية الأمر، اهتمام الباحثين في هذا الميدان حول التأثيرات (Impacts) التي تحدثها هذه التكنولوجيات في أنماط حياة الأفراد والمجتمعات. ثم تحول اهتمامهم تدريجيا نحو دراسة ديناميكية التغير الاجتماعي التي تندرج فيه هذه الابداعات التكنولوجية. أما حاليا، يظهر أن الاتجاه الغالب في هذه الدراسات يحاول البحث

في الإشكاليات المتعلقة بالأبعاد المكانية (Spatiales) لهذه التكنولوجيات وعلاقتها بالهوية (Identité) (11).

يؤكد E. Morin (1990) أن الكائن (هوية نسق أو فرد أو منظمة) لا يمكن فصله عن علاقته بالكائنات الأخرى (الاتصال) وعن سياق محيطه (الإقليم). كما بينت الانثروبولوجيا والسوسيولوجيا منذ زمن طويل (Rica, 1987)، أن هوية فرد أو مجموعة تتكون تبعا لإنتمائهما لجماعة إجتماعية (Groupe Social) تعيش ضمن مجال فيزيائي محدد بشكل واضح تقريبا (Territoire). وعليه، فالمجال (Espace) لا يمكن أن يصبح إقليما (Territoire) إلا إذا تم الرجوع إلى الجماعة الاجتماعية التي تسكن فيه. كما لا يمكن أن يكون للجماعة وجودا إلا من خلال التماثل (Identification) الذي يظهره الأعضاء نحوها (12).

كما يظهر اليوم أن تكنولوجيات الإعلام والاتصال، قد جاءت لتزيد من صعوبة وتعقيد فهم الروابط التي تجمع بين هذه المفاهيم (الهوية، الإقليم، الاتصال... الخ).

وبالفعل، فلما أصبحت هذه التكنولوجيات، تسمح بوصول وتبادل لمحتويات تتعدى المجال الإقليمي (Extra-Territoriaux) تحفز تبعا لذلك عددا من الباحثين الذين نادوا بضرورة التخلي عن مفهوم الحدود المكانية (Frontière spatiale) في فهم الظاهرة الإتصالية.

ومهما يكن، فإنه يظهر اليوم، وبخاصة على مستوى الإتصال الاجتماعي والشعور بالانتماء الإقليمي - أي الهوية الجماعية - أن هناك ضرورة ملحة ومستعجلة للبحث الجدي في هذا الميدان. فالرهانات التي يواجهها مجتمع كمجتمعنا، ينبغي الوقوف عندها وتحليلها بصرامة علمية، ذلك أنه في الوقت

الذي نشهد فيه عوامة للإتصالات والاقتصاديات، نشهد بالموازاة لذلك وبصورة مذهلة في بعض الأحيان تزايدا في المطالب المرتبطة بالهوية (الوطنية، الإثنية، أو الاقليمية).

كما تزداد أهمية طرح مثل هذه الإشكالية بالنسبة للجزائر بشكل خاص إذا علمنا أننا على غرار دول أخرى نواجه رهانين أساسيين أحدهما خارجي ويتمثل في عوامة الاتصال ومحتوياته، والآخر داخلي ويتعلق بأزمة الهويات التي يعرفها المجتمع الجزائري في حد ذاته. وعليه، فإذا سلمنا - تبعا للتصور التقناوي - بأن تكنولوجيا الإعلام والاتصال وظاهرة عوامة انساق الاتصال (وخاصة السمعية - البصرية) قد أسقطت فكرة الحدود الاقليمية فيزيائيا (المسافة الفيزيائية) فهل يعني هذا سقوط الفكرة أيضا من التصورات الذهنية (Représentations mentales) وغيابها كمرجعية في تحديد الهويات المحلية؟

وهل هذه التكنولوجيات وهذه العوامة - بفعل التجانس المفترض الذي يحدثانه في الثقافات والهويات - من شأنهما أن يجعلنا من الهويات المحلية عوامل هامشية لا تتدخل بصفة فاعلة في سير المجتمع ومؤسساته الاعلامية؟

كما يبدو حاليا من الضروري تجاوز التساؤلات والأحكام التي ارتبطت بمفهوم «الغزو الثقافي» إلى تساؤلات تبحث عن البديل الإعلامي ضمن منظور استراتيجي، يأخذ بعين الاعتبار أبعاد هذه الرهانات. وعليه، ألا يمكن للدولة أن تتجاوز فكرة الإحتكار، وتحول جزءا من «سيادتها» في قطاع السمعي - البصري نحو مؤسسات إعلامية محلية (تحت وطنية)، وبالتالي تحديد تنظيم جديد للإتصال السمعي - البصري، يكون فيه هذا الأخير أداة ووسيلة للتعبير عن الهويات المحلية في الجزائر؟

البحث الميداني

1. الهدف من البحث

ينحصر الغرض من البحث الميداني الحالي في قياس درجة شعور ارتباط عينة من الأفراد (المبحوثين) وتصوراتهم نحو بعض الاقاليم (Territoires) باختلاف مستوياتها [ما تحت - الوطني (Infra - National)، الوطني (National)، ما فوق الوطن (Supra - National)] وذلك بهدف الوقوف على البعد (على مستوى التصور على الأقل) الذي يفصل بين فكرة العولمة التي أفرزتها تكنولوجيات وشبكات الاتصال (الطرح التقناوي) وافتراضها الضمني بتجانس الاقاليم والتصورات التي يحملها الأفراد عن هذه الأقاليم نفسها، ومدى شعورهم بالانتماء نحوها، باعتبارها بعداً من أبعاد تشكل الهوية.

2. اعداد الاستبيان وعينة البحث

يتألف الاستبيان من تسعة (09) أسئلة تقيس درجة شعور الأفراد (عينة البحث) نحو الاقاليم على أساس تقدير اتجاهاتهم نحوها. وزعت هذه الأسئلة بطريقة عشوائية باستعمال جداول الأعداد الحرة على محاور ذات طرفين (باستثناء السؤال التاسع الذي هو سؤال ترتيبى)؛ بحيث نجد تحت كل سؤال محوراً ذا طرفين (شعور قوي بالانتماء / شعور ضعيف بالانتماء) يمتد من (1-7) على النحو التالي:

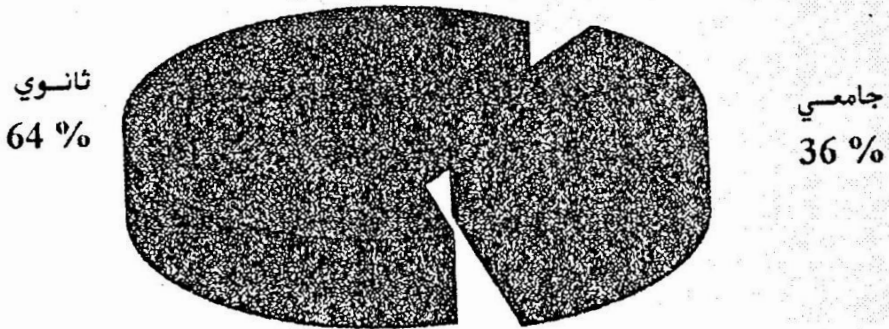
حدد درجة شعورك نحو المجموعة الافريقية ...

شعور قوي بالانتماء: - : - : - : - : - : - : شعور ضعيف بالانتماء.

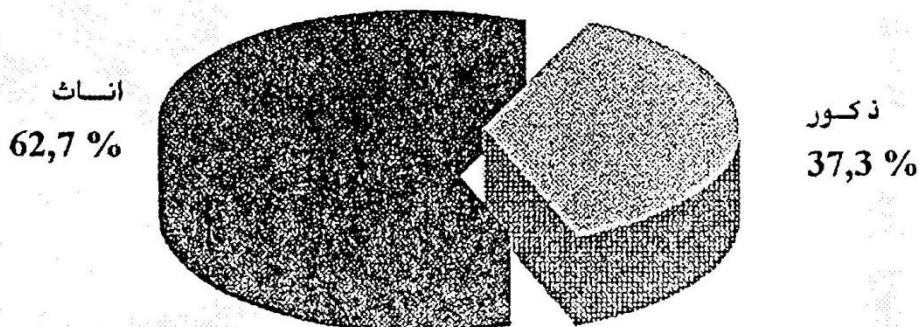
1 2 3 4 5 6 7

أجري البحث على عينة تتألف من 150 فردا، وقد روعي بطريقة قصدية أن لا يقل المستوى التعليمي لهؤلاء الأفراد عن المستوى الثانوي (الشكل 1)، حتى يتمكن المستجوب من فهم الأسئلة والإجابة عنها بكل دقة ووضوح، تفاديا لذاتية الباحث وتوجيهه للأسئلة المطروحة في حالة تقديمها للأمين، علما بأن اللغة التي قدم بها الاستبيان كانت بالعربية والفرنسية، تبعا لرغبة المستجوب ومدى تحكمه في أي لغة من اللغتين. كما اشتملت العينة على أفراد من الجنسين (الشكل 2) ومن ولايات (اقامة أو انتساب عائلي) مختلفة.

شكل(1) توزيع نسبة أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي



شكل (2) نسبة أفراد العينة حسب متغير الجنس



3. ثبات وصدق الاستبيان

1.3 معامل الثبات

يستوجب تطبيق الاستبيان حصول كل فرد من أفراد العينة على درجة لكل سؤال ودرجة كلية للاستبيان. وعليه فقد تم حساب الثبات بطريقة الاتساق الداخلي؛ وذلك بحساب معامل «ألفا» (Alpha) الذي قدرت درجته بـ (0.85). ويعد هذا المعامل مقبولا إلى حد بعيد ودليلا على ثبات الاستبيان واتساقه الداخلي. وكما يشير القريوتي (1988) و Oppenheim (1978)، فإن بلوغ درجة معامل «ألفا» (0.80) فما فوق يعد دليلا قويا على ثبات الاستبيان واتساقه الداخلي (13).

2.3 معامل الصدق

يعد حساب الصدق من أهم المشاكل التي تواجه الباحثين في مجال الاتجاهات وإعداد الاستبيانات والمقاييس النفسية.

«ونظرا لان الاتجاه مفهوم على درجة عالية من التجريد وليس من السهل التوصل إلى محكمات يمكن استخدامها للحكم على صدق قياسه» (القريوتي، 1988)، فقد حاولنا من خلال هذا البحث التوصل إلى معاملات الصدق التالية:

* **صدق المحتوى** المعبر عنه بدرجة الدقة وخطوات اختيار واستقراء الأسئلة الواردة في الاستبيان، واتباع تسلسل منطقي وموضوعي في بنائه؛

* **صدق البناء** المعبر عنه بالارتباطات المتبادلة بين السؤال والدرجة الكلية، وبينه وبين باقي الأسئلة من جهة أخرى (الجدول: 2).

وعلى الرغم من أن الارتباطات الداخلية تعد دليلا على الإتساق الداخلي للاستبيان وينظر لها في كثير من الأحيان على أنها دلالة ثبات، فإنه يمكن عدّها هنا دلالة على صدق البناء «ويمكن أن يفسر إرتباط السؤال بالدرجة الكلية على أن السؤال يرتبط بموضوع الاتجاه المقيس» (القريوتي، 1988؛ Oppenheim, 1978).

جدول (2): مصفوفة معاملات الارتباط المتبادلة بين الأسئلة وبين السؤال والدرجة الكلية للاستبيان

السؤال	1	2	3	4	5	6	7	8
2	0.32	-	-	-	-	-	-	-
3	0.27	0.11	-	-	-	-	-	-
4	0.33	0.18	0.07	-	-	-	-	-
5	0.12	0.04	0.16	0.20	-	-	-	-
6	0.03	-0.02	0.11	0.18	0.69	-	-	-
7	0.49	0.16	0.24	0.35	0.10	0.06	-	-
8	0.13	0.05	0.28	0.08	0.05	0.10	0.23	-
ارتباط السؤال بالدرجة الكلية	0.61	0.42	0.50	0.58	0.57	0.53	0.59	0.44

I - الحتمية التكنولوجية والهوية المحلية: قراءة في نتائج البحث الميداني

يعرف العالم حالياً تحولات كبيرة في جميع الميادين ومن بينها طبعا ميدان الاتصال الذي لم يفلت هو الآخر من سيورة هذه التحولات؛ بل ويظهر أحيانا أنه محورها الرئيسي. وقد إزدادت الأمور تعقيدا في هذا الميدان مع ظهور الوسائل والشبكات الحديثة وظاهرة عولمة الاتصال. ويقر عدد من الباحثين أن ظاهرة العولمة قد تفرض إعادة النظر في تصور الأفراد للأقليم في شكله التقليدي إذا كنا نريد فهم المعطيات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ... الخ المعاصرة لهذا الفضاء الاتصالي الجديد.

وضمن هذا المنظور يؤكد Courlet (1996) أن ظاهرة العولمة تدفعنا إلى ترك مفهوم الحدود جانبا، ذلك لأنها عملت على دحض الاقاليم القديمة وعجلت بظهور اقاليم جديدة (14). كما يؤكد رواد هذا الطرح أنه بمقابل الابداعات والاكتشافات

الحديثة في ميدان الاتصالات وتكنولوجيات الاعلام والاتصال؛ حدث هناك تحطيم للحدود، وأن هذه الأخيرة لم تعد إلا نسبية وظاهرة غير مؤكدة (15).

1. عولة الاتصال والحتمية التقنية

يؤكد أنصار الحتمية التقنية (Determinisme Techniciste) أن التكنولوجيات السائدة في مجتمع ما، هي التي تحدد التنظيم أو الطريقة والكيفية التي يسير عليها هذا المجتمع (16).

وقد ظهرت في هذا الإطار عدة دراسات في سوسيولوجية الاتصال تدعم هذا الطرح ومن أبرزها تلك الدراسات التي قام بها (Mc Luhan 1967).

طور Mc Luhan من خلال دراساته الفكرة التي مفادها أن كل دعامة تقنية (Support technique) تفرز نوعا خاصا من البنيات الاجتماعية (17). وتميزت مساهمة Mc Luhan من جهة، في الامتداد الذي جاء به لفكرة الاثنولوجيين (Ethnologues) حول تأثير وسائل الاعلام في الحياة الاجتماعية ودورها في تشكيل الوعي الاجتماعي والأشكال الثقافية، ومن جهة أخرى بإظهاره أنه بفعل الثورة التي حدثت على المستوى الاعلامي والاتصالي وتتطور تكنولوجيات الاعلام والاتصال وتعدد أنواعها فقد المجتمع الذي نتج عن هذه الثورة جذوره المحلية وأخذ - تبعا لذلك - بعدا عالميا أو كونيا (18). ونستشف من هذا تدعيما لفكرة Mc Luhan القائلة بأن العالم أصبح قرية صغيرة؛ وبالتالي فإنه حسب هذا الطرح لم يعد هناك ما يعرف بالحدود بمفهومها التقليدي، وذلك بسبب وسائل الاعلام والاتصال الحديثة التي تمكنت من محو هذه الحدود وتقريب المجتمعات والأفكار وجعلها عالمية. ولكن هل فعلا هناك تحطيم للحدود واختفاء كلي

للاقليم؛ وبخاصة الإقليم المحلي (ما تحت - الوطني) لدى المجتمعات؟ هذا ما سوف نكشفه من خلال عرضنا للمقاربة الثانية التي تدحض طروحات الاتجاه التقناوي ومن خلال أيضا نتائج البحث الميداني حول الشعور بالانتماء المحلي والهوية المحلية.

2. الشعور بالانتماء المحلي: محاولة لدحض الحتمية التقنارية

قام Miège بدحض الحتمية التقنارية التي ألغت مختلف الأبعاد المكانية، بإقتراحه لمقاربة إستراتيجية تأخذ بعين الاعتبار تفاعل مختلف مستويات الاقليم بشبكات الاتصال التي توجد فيه (19).

وعليه ففي اعتقادنا أنه لفهم الظاهرة الاتصالية حاليا وعلاقة تكنولوجيا الاعلام والاتصال بالاقليم - أي بهوية مجموعات انسانية معينة - ينبغي أن لا نكتفي بمساءلة الاقليم في أبعاده الفيزيائية والاقتصادية أو السياسية فحسب، لكن ينبغي مساءلته أيضا في بعده الثقافي واللغوي؛ بل وحتى في بعده الرمزي. وفي هذا الإطار فقد تبين لنا من خلال نتائج الاستبيان والبحث الميداني أهمية البعد المحلي والشعور القوي بالانتماء نحو «الاقليم المحلي» (الهوية المحلية) لدى أفراد العينة المدروسة، مقارنة بالشعور الذي أبداه هؤلاء نحو البعد «الوطني» أو «الجهوي» أو «العالمي»؛ بحيث يلاحظ أن معظم أفراد العينة يشعرون بانتماء وتماثل قوي إلى حد ما نحو ولاية الانتساب العائلي (64٪) ومنطقة الانتساب العائلي (66٪). وفي المقابل فهم يشعرون بانتماء ضعيف إلى حد ما نحو المجموعة المغاربية مثلا (54٪) أو المجموعة الدولية (45.3٪). [الجدول: 3].

جدول (3): توزيع أفراد العينة حسب منحى اتجاه شعورهم بالانتماء نحو الاقاليم

مرتفع نوعا ما (%)	منخفض نوعا ما (%)	
37.3	38.7	الحرمة (الحي)
45.3	29.3	المجموعة المتوسطة
45.3	41.3	الدولة
66.0	21.3	منطقة الانتساب العائلي
64.0	24.0	ولاية الانتساب العائلي
26.0	54.0	المجموعة المغاربية
28.0	49.3	المجموعة الافريقية
32.0	45.3	المجموعة الدولية

ومما يزيد هذه الفكرة تدعيما هو ترتيب أفراد العينة للاقاليم ذاتها، وذلك حسب شعورهم بالانتماء نحو كل واحدة منها. وعليه فقد حصلت منطقة الانتساب العائلي على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي يقدر بـ (2.40) وانحراف معياري يقدر بـ (1.77). وعلى نقيض من ذلك نجد أن المجموعة الدولية تأتي في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي يقدر بـ (6.38) وانحراف معياري يقدر بـ (1.94) كما نجد ولاية الانتساب العائلي في المرتبة الثانية، يليها الحي في المرتبة الثالثة ثم الدولة في المرتبة الرابعة تليها المجموعتان المتوسطة والمغاربية في المرتبة الخامسة والسادسة على التوالي؛ أما المجموعة الافريقية فقد احتلت المرتبة السابعة. إذن

جدول (4): ترتيب أفراد العينة للأقاليم

الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
1	1.77	2.40	منطقة الانتساب العائلي
2	2.01	3.09	ولاية الانتساب العائلي
3	2.06	3.46	الحومة (الحي)
4	2.06	4.18	الدولة
5	1.83	5.21	المجموعة المتوسطة
6	1.54	5.49	المجموعة المغاربية
7	1.67	5.76	المجموعة الأفريقية
8	1.94	6.38	المجموعة الدولية

هناك تدرج في الترتيب من ما هو «تحت - الوطني» (محلي) المتمثل (في منطقة و ولاية الانتساب العائلي والحي) إلى ما هو «وطني» (الدولة) ثم إلى ما هو «فوق - الوطني» (المجموعة المغاربية والمتوسطة والدولية). إذن لا يمكننا أن نتبنى بشكل مطلق ما تقره الحتمية التكنولوجية بعد ما كشفت لنا نتائج البحث الحالي حول الاقليم المحلي وأهميته بالنسبة للمبحوثين والمجتمعات بصفة عامة. وبالتالي فإنه لا ينبغي إهمال هذا الجانب، بل يجب أخذه بعين الاعتبار حتى وإن

كنا نعاصر «مجتمع المعلومات» أو نعيش ثورة معلوماتية تلعب فيها وسائل الاتصال والاعلام الدور المحرك والرئيسي. إذ تتطلب هذه الوسائل حسن استعمالها ومراعاة الهويات الثقافية المحلية في جميع اختلافاتها. وضمن هذا الإطار يؤكد (Lussault 1995) أن القول بكون التكنولوجيات الحديثة تجعل الفرد موجودا كليا في كل مكان (totalement ubiquiste)، وبأنها تسمح له بأن يخلط بكل حيوية ونشاط القريب (le Proche) والبعيد (le Lointain) والمحلي (le Local) والشامل (le Global)؛ يبقى مجرد حكم غير مؤسس طالما أننا لم نتمكن من قياس الشعور الفعلي والحقيقي للفرد نحو هذه الأبعاد المكانية (القريب، البعيد، المحلي، الشامل ... الخ) (20). وعليه تظهر أهمية بحثنا الميداني في محاولته للجابة عن هذا التساؤل وقياس شعور الأفراد (بالرغم من صغر حجم العينة) بالانتماء نحو هذه الأبعاد المكانية أو هذه الاقاليم.

ويضيف (Lussault 1995) مؤكدا أن المجال (l'espace) سيظل دائما موجودا وخاصة في صورة «المحلي» في اختلافاته كأحد الأبعاد الأساسية لكل تجربة فردية ولكل نظام مجتمعي. وبالتالي فإن المجال المحلي لا يمكن أن يختفي هكذا ويسهولة بفعل تأثير تكنولوجيات الاعلام والاتصال وبفعل عولمة الاتصال وتأثيراتها على الأسس الكلاسيكية للتنظيم الاقليمي والشعور بالانتماء نحوها وتشكيل الهويات المحلية كما يريد بعض الباحثين ايها المنا بها (21).

II - قانون الاعلام والمحل التلفزيوني في الجزائر: تحليل نقدي:

حاولت أنظمة الحكم التي تعاقبت على السلطة في الجزائر منذ 1962 الاهتمام بشكل أو بآخر بتحديث وتوسيع البنيات الاعلامية وتنويعها. إلا أن

التركيز كان واضحا على الاذاعة والتلفزة اللتين استحوذتا على معظم الموارد المالية والاعانات الحكومية المخصصة لقطاع الإعلام؛ بحيث قدرت ممتلكاتهما في 1982 بنحو 60 مليون د.ج، كما بلغت حصتهما من الميزانية الحكومية الموجهة لقطاع الاعلام 75.74٪ مقابل 17.6٪ لوكالة الأنباء الجزائرية و6٪ فقط لمجموع الصحافة الوطنية خلال المخطط الخماسي (1980-1984). كما يلاحظ من جهة أخرى ارتفاع في عدد أجهزة الاستقبال ليصل في بداية الثمانينات إلى حوالي 10 ملايين جهاز راديو وحوالي 2 مليون جهاز تلفزيوني؛ وهو ما جعل بالامكان القول بأن الجزائر أصبحت من بين البلدان المتقدمة في مجال امتلاك مواطنيها لتلك الأجهزة. (بن بوزة، 1996).

ومهما يكن يبقى هذا الاستنتاج مجهودا خاصا لا يكاد يعبر بموضوعية تامة عن الوضعية الحقيقية لعدد أجهزة الاستقبال التلفزيوني مقارنة بعدد السكان في الجزائر. وفي هذا الشأن يشير التقرير المالي حول التطور الانساني (1993) أن عدد هذه الأجهزة في الجزائر (احصائيات 1990) لم يتعد 74 جهاز بالنسبة لألف ساكن (74 récepteurs T.V / 1000 Habitants)؛ بحيث يبقى هذا الرقم ضعيفا مقارنة بأرقام بعض البلدان العربية أو الأوروبية أو بلدان أمريكا اللاتينية (جدول: 5).

جدول (5): توزيع عدد أجهزة الاستقبال التلفزيوني لعدد من بلدان العالم

البلد	عدد أجهزة الاستقبال التلفزيوني / 1000 ساكن
الجزائر	74
تونس	80
الأردن	81
مصر	109
ماليزيا	148
فينيذويلا	167
البرتغال	177
البرازيل	213
الأرجنتين	220
الاوروغواي	233
لبنان	330
اسبانيا	396
فرنسا	406
المجر	410

Source: Rapport Mondial Sur le Developpement Humain (1993), PNUD: Economica, Paris: 1993, p. 188, 212.

1. مرحلة التعددية الاعلامية

إن بروز مفهوم التعددية السياسية في الجزائر والذي كرسه دستور 1989 جعل الاهتمام يتوجه إلى معرفة العلاقة بين المفاهيم الثلاثة: التعددية، الديمقراطية والاعلام؛ بحيث أن الاقرار بكون النظام السياسي تعددي يفترض أن يترك الاعلام يتمتع بمزايا التعددية في تنظيمه أولا، ثم في التعبير الفكري والاعلامي ثانية تجاه مختلف القضايا. كما يفترض أيضا أن كل القوى الاجتماعية والسياسية هي قادرة على التعبير عن نفسها بأستقلالية وحرية وخاصة من خلال أجهزتها الاعلامية (الصحافة الحزبية)؛ بحيث أنه من غير الممكن القول بالتعددية السياسية في ظل نظام إعلامي تخضع الممارسة فيه لمعايير نظام الحكم الأحادي.

ومهما يكن فإن التبني الرسمي والعملي للتعددية الاعلامية لم يتضح إلا مع استصدار المنشور رقم 4 من رئيس الحكومة الأسبق «مولود حمروش» بتاريخ 19/03/1990، إذ جسد نقطة البداية في عهد التعددية الاعلامية والصحافة الخاصة. فبموجب هذا المنشور ترك الأمر للصحافيين العاملين في المؤسسات الاعلامية العمومية إمكانية الاختيار بين البقاء في القطاع العمومي أو تأسيس مؤسسات صحفية خاصة في شكل شركات مساهمة، أو أخيرا الالتحاق بالصحافة الحزبية. ولقد منحت لهم في هذا الإطار عدة تسهيلات مالية وامكانيات تقنية ومادية (المقرات، القروض، الرواتب...). ولقد نص قانون الاعلام (أفريل 1990) لأول مرة منذ الاستقلال على حرية الاعلام والتعددية الاعلامية، والسماح للقطاع الخاص بالتواجد في هذا المجال. ويتضح هذا من خلال المواد (2)، (3)، (4). الأمر الذي فسخ المجال أمام إصدار صحف ودوريات مختلفة بحيث كان

ميلاد أول يومية «مستقلة» باللغة العربية في شهر نوفمبر 1990 بعنوان «الخبير» (22).

2. تنظيم قطاع السمعى - البصري في الجزائر

لم يعرف تنظيم قطاع السمعى - البصري في الجزائر بدايته إلا في ظل التعددية الاعلامية، لأنه قبل هذا التاريخ كان يختصر الحديث في هذا الأمر على احتكار الدولة لهذا النشاط وفق ما نصت عليه المادتان (24 و 29) من قانون الاعلام لسنة 1982 (23). إلا أنه بعد ظهور دستور 1989 و صدور قانون الاعلام (أفريل 1990) أصبح بإمكان المواطن انشاء مثل هذه المؤسسات؛ بحيث نجد أن المادة 4 من هذا القانون تقر إمكانية إنشاء مثل هذه المؤسسات من طرف الدولة أو الأحزاب أو الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين. وذلك فيه كسر قانوني واضح للاحتكار الذي ظل يميز مجال الاعلام عامة وميدان السمعى - البصري خاصة.

غير أن القانون لم يتمكن من تنظيم إنشاء المحطات الاذاعية والتلفزيونية مثلما فعل في مجال الصحافة المكتوبة، وترك الأمر للإدارة التي لم يحدد طبيعتها بنص المادة 56 التي تنص على ما يلي: «يخضع توزيع الحصص الاذاعية الصوتية أو التلفزيونية واستخدام التواترات الاذاعية الكهربائية لرخص ودفتر عام للشروط تعده الادارة بعد إستشارة المجلس الأعلى للاعلام» غير أن المادة 61 تجعل ذلك من اختصاصه وليس باستشارته بحكم نصها: «... يسلم الرخص ويعد دفاتر الشروط المتعلقة باستعمال التواترات الاذاعية الكهربائية والتلفزية». غير أن هذا التنظيم لم ير النور رغم المحاولات والطلبات المقدمة من طرف الخواص من أجل إنشاء مؤسسات إذاعية وتلفزية وذلك لتبقى الصورة والكلمة المسموعة من احتكار الدولة.

وبالرغم من التحولات السياسية والاجتماعية التي عاشتها الجزائر فإن قطاع السمعي - البصري لم يتمكن من مواكبة هذه التحولات، كما بقي التلفزيون الجزائري، بدون منازع، الأداة المفضلة للسلطة على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها. وعليه فإنه لا يمكن تحليل هذه الوسيلة أو ما تبثه من مضامين بمعزل عن الحقل الواسع الذي يضم طبيعة السلطة السياسية التي عملت منذ الاستقلال على إحتكارها بشكل مادي ومعنوي قصد مراقبة مضامينها، وهذا ما أثر سلبا على سياسة البرمجة وخلق تبعية لمصدرين أساسيين الغرب والمشرق العربي، الأمر الذي ساهم بشكل كبير في إضعاف البرامج المحلية وأضفى عليها طابع الغموض من حيث الهوية الثقافية؛ إذ يعتبر التلفزيون وسيلة للتطبيع الاجتماعي وأداة لتشكيل نظام رمزي لمجتمع ما، يضيف عليه هوية خاصة ويعكس بشكل فعلي هويته الثقافية. وعليه فقد فشل التلفزيون الجزائري في تجسيد هذا الدور ولكن الفشل الحقيقي هو ذلك المرتبط بالسلطة حيث أنها فقدت كل إمكانية في عملية خلق نوع من التجانس الثقافي على مستوى الجماهير.

III - تجارب المحطات السمعية - البصرية المحلية في بعض البلدان الأوروبية

لقد بينت بيانات ونتائج البحث الميداني نتيجة هامة وأساسية، ألا وهي الشعور القوي بالانتماء الذي أبداه أفراد العينة نحو منطقة وولاية الانتساب العائلي. وبالتالي نسجل ميل هؤلاء نحو ما هو «تحت - وطني» (Infra - National) أكثر من «الوطني» (National) أو «ما فوق الوطني» (Supra - National). ومع ذلك يظهر أن الهيئات المعنية بقطاع السمعي - البصري في الجزائر لم تول اهتماما كبيرا لهذا الجانب من حيث التنظيم والتكفل بالتعبير الثقافي المتعدد وأغفلت التحولات

السياسية والاجتماعية والثقافية ولم تراع أيضا أزمة الهويات التي يعرفها المجتمع الجزائري ورهانات وضغوطات الاتصال المعولم. وهي وضعية غير طبيعية مقارنة بوضعيات أو بما يحدث في عدد من الدول الغربية (أوروبا وأمريكا)، وبالأخص في الدول التي تتميز بتعدد في هوياتها الثقافية (إيرلاندا، سويسرا، اسبانيا، كندا ... الخ).

ومهما يكن وقبل التحدث عن المحطات التلفزيونية المحلية في بعض هذه الدول أو التعرض للمضامين التي تبثها ينبغي الإشارة إلى أن البرامج المحلية عادة ما ينظر إليها كتكملة للبرنامج الوطني، ولا تتعارض معه كما قد يظن البعض. لكن تنحصر مناطق بث هذه البرامج في إقليم معين، على عكس البرنامج الوطني الذي يتوجه أو يغطي كامل تراب البلد. فالجمهور المحلي لا يكاد يختلف عن الجمهور الوطني، ويبقى التمايز يظهر فقط في سلوكاته، وخاصة فيما يتعلق بالاهتمام الذي يوليه لموضوع أو مقارنة أو لغة أو هوية محلية يشترك فيها مع مجموعة إجتماعية ويشعر بالارتباط الوثيق بها والتماثل (Identification) نحوها.

إن الشعور بالانتماء نحو هوية محلية لا ينبغي أن نخلطه بمصطلح الجهوية (Régionalisme) ذلك لأن مثل هذا الشعور (الانتماء نحو هوية محلية) موجود فينا وفي تصوراتنا الذهنية، وهو شعور واع. وما ظهور وتطور المحطات التلفزيونية المحلية إلا دليل قاطع على هذا الوعي في «مجتمعات المواطنة».

وقد منحت حركات التجديد السياسي في أوروبا في السنوات الأخيرة أهمية قصوى للتلفزيون المحلي وأعادت له دوره الحقيقي كوسيلة إعلامية فعالة تمثل تمثيلا واعيا بعض الأقاليم والهويات المحلية. كما تطورت وتوسعت مدة بث البرامج المحلية، في أوروبا خاصة، لتصل في بعض الأقاليم إلى 20 ساعة أسبوعيا، وبالأخص في المناطق التي تتميز بهوية ثقافية قوية وشعور قوي

بالإتتماء نحوها؛ إذ تخصص المحطة التلفزيونية المحلية جزءا كبيرا من برامجها للتعبير الثقافي المحلي، كما هو الحال بالنسبة لإيرلاندا وإسكتلندا في المملكة البريطانية والألزاس و (La Bretagne) وكورسيكا (La Corse) في فرنسا (24).

وما يلاحظ حول برامج التلفزيونات المحلية هو تركيزها خاصة على النشرة الاخبارية المحلية التي لديها أهمية كبيرة بالنسبة للسكان المحليين. وقد عرفت هذه النشرات في السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا وتحسينات عديدة في شكلها ومضمونها.

جدول (6): النشرات المحلية في بعض البلدان الأوروبية ومدة بثها.

الدول والقنوات المجرية	منتصف النهار	بداية المساء	نهاية المساء
إيطاليا Chaîne 3	.	.	.
إسبانيا TV 3 Catalogne Canal 3 catalogue	.	.	.
ETB 1 Basque ETB 2 Basque	.	.	.
France FR3	.	.	.

Source: Dossiers de l'Audiovisuel.

ومهما يكن، فإن توسع البث الإذاعي والتلفزيوني في أوروبا، وخاصة فيما يتعلق بالإذاعات والتلفزيونات المحلية، تجسده فكرة التحولات الهامة التي حدثت أو تحدث حاليا على مستوى نظم الإتصال العالمية وديناميكية التحولات الاجتماعية والسياسية والثقافية في هذه المجتمعات.

ففي إسبانيا مثلاً وبعد وفاة فرانكو (Franco) في 1975 ودمقراطية النظام السياسي، عرفت الإذاعات الحرة تطورا سريعا بما في ذلك في كتالونيا (Cataluña) (logne). كما ظهرت من 1979 أولى المحطات الإذاعية البلدية، ليصل عددها في 1985 إلى 103 محطة.

وكان هذا تجسيدا للقانون القاضي بحق المدن (كأقاليم محلية) في إمتلاك وسائل إعلامية خاصة بها، تهتم ببث بعض البرامج الخاصة بالمشاكل المحلية ومعالجة المسائل الثقافية المحلية.

وفي 1979 ظهرت للوجود أيضا أولى المحطات التلفزيونية المحلية في كتالونيا، ليصل عدد هذه المحطات في 1985 إلى 42 محطة. وهي بدورها تهتم أساسا بكل ما هو محلي؛ مع العلم أن إسبانيا تمتلك ما يقارب 100 محطة تلفزيونية محلية تبث برامجها مرتين أو ثلاثة في الأسبوع، وتلتقطها حوالي 800.000 عائلة. أما في فرنسا فقد برزت ظاهرة التلفزة المحلية مع بداية السبعينيات (مخطط Messmer, 1973)، وبصورة ملحة أمام نقص المضامين الجديدة والتعبيرية في القنوات الوطنية، ونتيجة للتحولات الاجتماعية والسياسية التي عرفها المجتمع الفرنسي بعد أحداث ماي 1968، وأخيرا أمام رهانات نظم وشبكات الإتصال العالمية التي بدأت ترسم معالمها (25).

وعليه فقد سمح مخطط Messmer بانتشار هذا النوع من التلفزيونات في تسعة (09) مدن فرنسية(*)؛ كما استحوذت على تعبئة كبيرة لمواطنيها

والجمعيات الاجتماعية - الثقافية المتواجدة على ترابها. وبعد عشرة سنوات، أي بعد وصول اليسار إلى الحكم، شرع عندئذ في تطبيق مخطط ثان يدعى مخطط Mescandean، واستصدار قانون جديد في جويلية 1982 يضع حدا لإحتكار الدولة في ميدان البث السمعي - البصري.

والحقيقة أن هذه التغييرات القانونية والتشريعية التي عرفت فرنسا في هذه المرحلة بالذات، إنما تعكس في الواقع أهمية وعمق التحولات التي عرفها المجتمع الفرنسي في تصوراتها الايديولوجية والفكر السياسي والثقافي، وفي أنماط وأشكال التعامل معها؛ وخاصة فيما يرتبط بالتعبير الثقافي المتعدد، باعتباره من أهم ركائز النظام الديمقراطي التعددي. وفي هذا الصدد يذكر Lafrance et Simon (1989) أن حقل السمعي - البصري في فرنسا قد عرف تحولا كبيرا منذ 1974؛ بحيث كف نهائيا الحديث بصوت واحد (26).

ومن أهم التلفزيونات التي ظهرت أيضا في فرنسا مع نهاية الثمانينيات (أفريل 1988) نجد تلفزيون (TLT) - Toulouse، Télé، الذي ظهر بمدينة Tou-louse، إحدى أهم وأكبر المدن الفرنسية. وقد قدرت ميزانيتها في سنتي 1988 و1989 على التوالي بـ 13.5 و 13.9 مليون فرنك فرنسي. كما شهدت سنة 1989 ميلاد تلفزيونين محليين من نفس النوع في مدن فرنسية أخرى وهما تلفزيون SALT بمدينة Lyon وتلفزيون Huit Mont - Blanc بمنطقة Haute - Sa-voie.

ويؤكد (Lafrance et Simon 1989)، أنه لا يمكن فهم ظاهرة التلفزيون المحلي بفرنسا في غياب تحليل محكم للتطور الذي عرفه حقل السمعي - البصري الفرنسي؛ بل وحتى الأوروبي، ومن دون تحليل موضوعي أيضا للتطور الذي عرفه

دور السلطة المحلية بداية من السبعينيات، والتحولات الهامة التي عرفت أوروبا في الثمانينيات: سياسيا واجتماعيا وثقافيا (27).

وأخيرا فإن ما ينبغي معرفته هو أن هناك تعاونية عالمية (دولية) تدعى (La Circom Régionale) أي التعاونية الدولية للبحث في ميدان الإتصال الجهوي أو المحلي، والتي تأسست في سنة 1983. ويتمثل الهدف الرئيسي لهذه التعاونية في تبادل البرامج والقيام بعمليات الانتاج المشترك. وتجمع هذه المنظمة اليوم 200 محطة تلفزيونية جهوية أو محلية على مستوى 20 دولة. وهي تتجاوز أيضا حدود نطاق المجموعة الأوروبية، كما ساهمت في تحقيق أكثر من 100 إنتاج مشترك في البرمجة المحلية.

خلاصة

إن ظهور التكنولوجيات الحديثة للاعلام والاتصال وتطورها قد أحدث تطورا كبيرا في هذا الميدان مما أدى إلى تداول بعض المصطلحات الجديدة من طرف العديد من الباحثين من بينها الاتصال المعولم والكونية ... الخ. وترتب عن هذا إعتقاد بعض الباحثين سقوط فكرة الحدود الفيزيائية والأقليم بمفهومهما التقليدي، وهذا ما أكد عليه Mc Luhan مثلا بتعبيره أن العالم أصبح «قرية عالمية». ولكن هل فعلا هذا السقوط على المستوى الفيزيائي للحدود أدى إلى سقوط الفكرة من التصورات الذهنية للفرد؟

إن ثبات هذه التصورات الذهنية قد أكدت عليه نتائج البحث الميداني التي حاولنا من خلاله قياس درجة الشعور بالانتماء لعينة من المبحوثين نحو أقاليم تختلف في مستوياتها. من هنا إتضح لنا أن معظم أفراد مجتمع البحث لديهم

شعور قوي بالانتماء نحو منطقة الانتساب العائلي وشعور ضعيف بالانتماء نحو المجموعة الدولية. وهذا ما يدل بوضوح على أن فكرة الاقليم المحلي على مستوى التصور الذهني لا زالت قائمة. إذن فالتكنولوجيات الحديثة لوسائل الاعلام والاتصال لا يمكنها أن تجعل الهويات المحلية هامشية في مجتمع ما. والدليل على هذا هو تطور وانتشار المحطات السمعية - البصرية المحلية في العديد من الدول الغربية وخاصة منها الأوروبية (فرنسا - اسبانيا وغيرها...). هذه الأخيرة التي اهتمت أساسا بمعالجة القضايا المحلية بصفة عامة وتطوير الاعلام المحلي بصفة خاصة.

وبالمقابل نجد أن الجزائر لم تول اهتماما كبيرا بالاعلام المحلي وخاصة فيما يتعلق بالقطاع السمعي - البصري؛ بحيث نجد أن التلفزة الجزائرية باعتبارها القناة الوطنية الوحيدة تعتقد بأن برامجها تتجه نحو جمهور متجانس، ولكن إذا عدنا إلى نتائج بعض الدراسات(**) فهي توضح لنا العكس؛ إذ هناك عدة جماهير غير متجانسة تختلف أذواقها وطريقة تلقيها للمضامين التي تبثها وسائل الاعلام، لذلك فلا يمكن الغاء فكرة البعد المحلي من التصورات الذهنية للأفراد. ولهذا ينبغي أن تهتم الهيئات المعنية بقطاع السمعي - البصري في الجزائر بإنشائها لمحطات سمعية - بصرية محلية لتدعيم هوية الأفراد وثقافتهم المحلية وجعلهم فاعلين في التكفل بهذه الهوية، مما قد يسمح من جهة بمواجهة رهانات العولمة (في ميدان السمعي - البصري خاصة) في ظل متغيرات الأزمة الحالية التي يعرفها المجتمع الجزائري، ومن جهة ثانية بأنندماج إيجابي وطوعي في ثقافة عالمية.

الهوامش:

(*) Cergy - Pontoise, Chamonix, Creteil, Evry, Marne - la vallée, Metz, Nice, Rennes, Saint - Quentin - en - Yvelines, Grenoble (Villeneuve).

(**) - ونخص بالذكر هنا الدراسة التي قام بها المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة حول رهانات التلفزيونات الفضائية (1992).

(1) - DRUKER, P., Au-delà du capitalisme, Paris: Dunod, 1993, p.19.

(2) - Ibid, p. 25.

(3) - REICH, R., L'Economie Mondialisée, Paris: Dunod, 1993, p. 21.

(4) - WEIDENBAUM, M., "Un nouveau contexte économique", Dialogue, 1992, no 98, p.33.

(5) - PAYE, J.C., "L'infrastructure Mondiale de l'Information". L'observateur de l'OCDE, Octobre-Novembre 1995, no 196, p.13.

(6) - Ibid, p. 36.

(7) - Ibid, p. 38.

(8) - عارف رشاد، «انترنت: العالم رهن إشارتك»، مجلة عالم الكمبيوتر، العدد 87، فيفري 1995.

(9) - ألفت حسن اغا، «النظام الاعلامي الأوروبي في عالم متغير»، مجلة السياسة الدولية، العدد 109، جويلية 1992.

(10) - نفس المرجع.

(11) - CLAVAL, P., "Les problématiques géographiques de la communication", Sci-ences de la société, Mai 1995, no 35, p. 26.

(12) - Ibid, p. 27.

(13) - يوسف فريد القريوتي، «اعداد مقياس للاتجاهات نحو المتخلفين عقليا»، المجلة العربية للعلوم

COURLET, G., "Globalisation et Frontière", Sciences de la Société, Février - (14)
1996, no 37, p. 46.

BOTTIN, M., "La Frontière de l'Etat, Approche historique et juridique" Sci- - (15)
ences de la Société, Février 1996, no 37, p. 51.

VEDEL, Th., "Sociologie des Innovations Technologiques et usagers: Intro- - (16)
duction à une socio-politique des usages" in VITALIS, A., Dir. Médias et Nouvelles
Technologies, 1994, p. 13.

PRESVELOU, C., "Informatique, lien social et famille", Recherches sociolo- - (17)
giques, Vol. XXVI, no 1, 1995, p. 6.

CLAVAL, P., 1995, op. cit. - (18)

EVENO, E., LEFEBVRE, A., "Espace, Recherche et Communication", Sci- - (19)
ences de la Société, Mai 1995, no 35, p. 31.

LUSSAULT, M., "L'usage, la communication et le géographe", Sciences de la - (20)
Société, no 35, Mai 1995, p. 12.

Ibid. - (21)

(22) - المادة 2 من القانون رقم 90-70 المؤرخ في 3 أبريل 1990: «الحق في الاعلام يجسده حق
المواطن في الاطلاع بكيفية كاملة موضوعية على الوقائع والآراء التي تهم المجتمع على الصعيدين
الوطني والدولي) وحق المشاركة في الاعلام بممارسة الحريات الأساسية في التفكير والرأي والتعبير
طبقا للمواد 35، 36، 39، 40 من الدستور».

- المادة 3 من القانون رقم 90-70 المؤرخ في 3 أبريل 1990: «يمارس حق الاعلام بحرية مع احترام
كرامة الشخصية الإنسانية ومقتضيات السياسة الخارجية والدفاع الوطني».

- المادة 4 من القانون رقم 90-70 المؤرخ في 3 أبريل 1990: «يمارس حق في الاعلام خصوصا من
خلال ما يأتي:

1. عناوين الاعلام وأجهزته في القطاع العام.

2. العناوين والأجهزة التي تملكها أو تنشئها الجمعيات ذات الطابع السياسي.

3. العناوين والأجهزة التي ينشئها الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الخاضعون للقانون الجزائري.

4. ويمارس من خلال أي سند اتصال كتابي أو إذاعي صوتي أو تلفزيوني.

(23) - المادة 24 من القانون رقم 01-82 المؤرخ في 6 فيفري 1982 المتعلق بالاعلام: « تتولى الدولة احتكار كل نشاط خاص بتوزيع الإعلام المكتوب والمصور ».

- المادة 29 من القانون رقم 01-82 المؤرخ في 6 فيفري 1982 المتعلقة بالاعلام: « تتولى الدولة احتكار الخدمة العمومية للإذاعة والتلفزة الوطنية ويمكن اسناد ممارسة هذا الاحتكار لمؤسسة أو عدة مؤسسات عمومية ».

LAFRANCE, J.P., Simon, J.P., "Les télévisions locales en France", Pouvoirs, - (24)
1989, no 51, p. 37.

Ibid. - (25)

Ibid. - (26)

Ibid. - (27)